الغربية إلاّ في بعض الدول التي تضم مهاجرين لم ينسجموا مع التحررية. والتفسير الذي ربما يكون معقولا لقوة الأصولية يكمن في أنه يمثل ردّ الفعل ضد الجاذبية القوية التي تمارسها التحررية على العالم الإسلامي لما التقيا أول مرة([170]). إن هذا التحليل يمثل التصور الذي اطمأنت إليه الديموقراطية التحررية التي تقودها أميركا. فالعالم الإسلامي قد انتهت مقاومته ولم يعد يمثل منهجا يمكن أن يؤثر في العالم. وإذا كان كذلك فإن التأثير فيه تأثيرا يصبح به نسخة من النموذج الأميركي في تصوره وقيمه وعلاقاته الاجتماعية، هو الذي يمكن للسيطرة الأميركية من التحكم فيما تزخر به أراضيه من ثروات. إنه مادام العالم الإسلامي متشبثا بعاداته وتقاليده، وبنمط ترابطه الاجتماعي فإنه يمثل شيئا مغاير النمط العولمة التي لا تتحقق إلاّ بصياغة كل الشعوب في القالب المهيمن زعيم العولمة. ففتحت منافذ التغيير في القيم تحت غطاء الحرية، وكان أهم ما عقدت له المؤتمرات قضايا الأسرة التي تمثل العمود الفقري للترابط الاجتماعي. فتحت غطاء حقوق المرأة وحريتها على أن ينحل نسيج الارتباط بين الزوجين، لينتقل رباط السكن واعتبار كل من الزوجين لباسا لصاحبه، إلى رابطة عقدية فاقدة لروحها. ثم اعتبار الغريزة الجنسية حقا للإنسان له أن يشبعه على الطريقة التي يرضاها مع شريكه اتحد الجنس أو اختلف. واستشرى بواسطة أجهزة الإعلام تحويل المجتمعات إلى مجتمعات تمحض كل همها إلى الاستهلاك. وإلى اللهث وراء الجديد في اللباس والمراكب والزينة على الطريقة الأميركية. وبما للدولة الزعيمة من القدرات المالية الكبرى، و لقيام الإشهار على دراسات علمية ونفسية، وبما حصل ويحصل لها تبعا لذلك من قوة مؤثرة في أذواق وميول الواقعين تحت سلطانها، فإن المآل هو مسخهم وتحويلهم – بعد اقتلاع جذورهم – عبيد لما يقذف به في السوق، ونفسية العبيد لاتقاوم.